

# المرحلة الانتقالية والتهجير

خالد كوسر

سوف تواجه أفغانستان في عام ٢٠١٤ مجموعة من المراحل الانتقالية الأمنية والسياسية والاقتصادية، وستكون استجاباتها لهذا الواقع جوهرية في تحديد درجة أي تهجير قد يحدث لاحقاً للشعب الأفغاني على مدى الأعوام القادمة.

من أجل التنبؤ بمستقبل أفغانستان خلال عام ٢٠١٤ وما بعده، انصبّ التركيز الدولي على أثر انسحاب القوات العسكرية الدولية من أفغانستان بنهاية هذا العام. ومع ذلك، هناك المرحلة الانتقالية السياسية في عام ٢٠١٤ والتي تبدأ بالانتخابات الرئاسية، فهي ستكون محطة لا تقل أهمية على ناحيتي الأمن والاستقرار على المدى القريب. وهناك مخاوف أخرى أيضاً من أن المرحلة الانتقالية الاقتصادية قد تزيد من تضائل قدرة العديد من الأفغان على الوصول إلى سبل كسب الرزق المستدامة، وهذا ما سيكون على الأرجح محرّكاً مهماً للهجرات المستقبلية، ولا يقل أهمية عن الانفلات الأمني أو تفهقر العملية السياسية. وعلى الأقل يبدو أن الدول المجاورة لأفغانستان تنظر إلى المرحلة الانتقالية السياسية المستقرة على أنها أولوية، ومن غير المرجح أن تقوض تلك العملية.

لقد كان التنقل أحد الاستراتيجيات الأساسية التي يتبناها الأفغان لمواكبة الظروف والنجاة عبر عدد من السنين، ولا شك أن خبرتهم في الهجرة السابقة سوف تؤثر على استراتيجيات الهجرة التي سوف يتبناها الأفغان في المستقبل. وهناك إجماع عام أن النتيجة الأكثر احتمالاً وأهمية للتهجير للمراحل الانتقالية الحالية ستكون على صورة نزوح داخلي وسيظهر هناك تحدّ خاص يتمثل في ازدياد عدد النازحين

الحضرين، الأمر الذي سوف يضاعف من أعداد الفقراء في الأماكن الحضرية خاصة في كابل. وبناءً عليه، فإن أي موجة نزوح داخلية جديدة سوف تزيد من حدة الأزمات الحالية.

وحتى لو كان من المرجح أن يكون هناك زيادة في الحاجة لحماية أعداد أكبر من النازحين ومساعدتهم، فمن المتوقع أن تصبح عملية الحصول على المساعدات الإنسانية والأمن أكثر صعوبة، بل هناك حالياً بنية مهمة قانونية ومؤسسية وبرامجية (مع أنها ليست شاملة) لمساعدة الأفغان النازحين، ورغم محدودية قدراتها تنسيقها وفعاليتها، فهي على الأقل تمثل أساساً للاستجابات لأي تحركات جديدة.

وعند سؤال الأفغان حول هذا الموضوع، عبّر كثير منهم عن تحفظاته إزاء التركيز الرئيسي من المجتمع الدولي على عام ٢٠١٤ على أنه عام حاسم لمستقبل البلاد المباشر. وإحدى الأسباب هي خطر تعليق العمل أثناء ترقب ما سيحدث، فهناك أولويات في كثير من مجالات الحياة اليوم تتراوح ما بين الفساد وحقوق المرأة وارتفاع البطالة والقدرات الحكومية المحلية وبناء الثقة للمستثمرين في البلاد، وينطبق الأمر نفسه على النزوح. ففي حين أن عام ٢٠١٤ قد يجلب مزيداً من النزوح، فلا يوجد أي سبب يمنع من التعامل مع أبعاد الازمة القائمة حالياً.



البدء بأعمال الإعمار في مستشفى جديد في جازني، أفغانستان

اللجوء خارج المنطقة المجاورة والتوجه إلى تركيا أو أوروبا أو أستراليا، فسيكون هناك أيضاً كثير من الأفغان الملتزمون بصناعة مستقبل بلادهم وللذين استثمروا فيها قدرًا لا بأس به من مواردهم بعد عودتهم، وقد يكونوا غير راغبين في الانتقال مجدداً ما لم يكن الانتقال امراً لا مفر منه.

خالد كوسر [k.koser@gcsp.ch](mailto:k.koser@gcsp.ch) نائب المدير والعميد للشؤون الأكاديمية في مركز جنيف للسياسة الأمنية [www.gcsp.ch](http://www.gcsp.ch) وهو رئيس غير مقبم في مشروع بروكنجز ل س ي حول النزوح الداخلي

[www.brookings.edu/about/projects/idp](http://www.brookings.edu/about/projects/idp)

هذه المقالة مقتبسة عن تقرير بعنوان المرحلة الانتقالية والأزمة والتنقل في أفغانستان: البلاغة والحقيقة وقدمه المؤلف إلى المنظمة الدولية للهجرة.

[www.iom.int/files/live/sites/iom/files/Country/docs/Transition-Crisis-and-Mobility-in-Afghanistan-2014.pdf](http://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/Country/docs/Transition-Crisis-and-Mobility-in-Afghanistan-2014.pdf)

وهناك سبب آخر يتمثل في مقاومة الناس لفكرة أن قدر أفغانستان هو عملياً في أيدي المجتمع الدولي، بل يرغب الأفغان بدلاً عن ذلك النظر إلى عام ٢٠١٤ على أنه محطة الاستعداد ضمن مشروع طويل الأمد لبناء البلاد، وجزء من العملية الانتقالية الأوسع نطاقاً بين الماضي والمستقبل. وأخيراً، فإنه من المنطقي في هكذا حالة تكوين نبوءة ذاتية التحقق. فعدم معرفة ما سيحدث في المستقبل الأفغاني الذي يعززه الاهتمام الدولي بعام ٢٠١٤، على سبيل المثال له أثره على الهجرة وصناعة قرار العودة في يومنا هذا.

ولا يُتوقع حدوث موجات كبيرة من العودة للاجئين الحاليين خلال المرحلة الانتقالية في عام ٢٠١٤ وبعيدها، وذلك بسبب غموض المستقبل وعدم معرفة مدى استدامة العودة الطوعية والاندماج في المجتمع الأفغاني. ولا يُتوقع في الوقت نفسه وقوع موجات جديدة من اللاجئين العابرة للحدود. ولأسباب سياسية واقتصادية، ومخاوف خاصة ببعض المجموعات التي تخشى على سلامتها أيضاً، قد تتخفف احتمالية التنقل إلى أي من إيران وباكستان خلال العام القادم. ومع أنه من المتوقع استمرار الهجرة لمن يبحث عن